

الفضاء المفتوح

نودع ٢٠١١ بالامه

ونستقبل ٢٠١٢ بالامه!!

■ ها نحن نودع عام ٢٠١١ بأعماله ولامه.. ونستقبل عام ٢٠١٢ بالامه.. التي من خلالها ستعلن ولادة سورية جديدة أكثر ديمقراطية وحرية وتعددية بعد القضاء نهائياً على ذبول المخطط التامري الذي استهدف بلدنا دوراً وكياناً وشعباً وقيادة.

لقد كان ٢٠١١ عاماً مؤلماً جداً علينا فخلاله وتحديداً بعد منتصف آذار حول المجرمون وإسيادهم في اميركا وإسرائيل وفرنسا وتركيا وقطر والسعودية ، سورية من بلد يعيش حالة أمن وامان قل نظيرها في العالم إلى بلد تعيش بعض مدنه وبلداته حالة من الرعب والاختطاف والقتل الوحشي والتخريب لم يسبق لها مثيل.. ومن بلد يتحسن اقتصاده ويزداد عدد رواده وزواره وتتطور علاقاته الإقليمية والعالمية يوماً بعد يوم إلى بلد يضعف اقتصاده ويتوقف تدفق زواره وتراجع علاقاته ويخفض مستوى معيشة شعبه.. ومن بلد تسعى وتعمل قيادته على تطويره وتحديثه في جميع المجالات وفق خطط خمسية إلى بلد تسعى وتعمل حكومته عبر جيشنا الوطني وقوات حفظ الامن والنظام على إطفاء الحرائق التي تشعلها المجموعات الإرهابية المجرمة هنا وهناك وفق خطط طارئة وردود فعل متلاحقة.

صحيح ان الدولة وضمن برنامج الإصلاح الشامل الذي اعلنته قيادتها الحكيمه فور بدء التظاهرات المطالبة اصدرت عشرات القوانين التي تشكل البيئة التشريعية للإصلاحات المنشودة في الجوانب الحزبية والديمقراطية والإعلامية والمحلية والمعيشية... إلخ ، لكن الصحيح ان الحالة الامنية غير المستقرة بسبب العمليات الإجرامية والتخريبية المتواصلة في بعض المحافظات منعت الحكومة الحالية من ان تكون حكومة إصلاح حقيقي كما كان مأمولاً منها عند تشكيلها منتصف نيسان الماضي على انقراض الحكومة السابقة التي تتحمل مسؤولية الكثير مما لحق بالمواطن العادي من فقر وبطالة وسوء خدمات ومعاناة سكن.. ولاعتقد جازماً ان هذه الحكومة (رغم الانتقادات التي توجه لعدد من وزرائها بسبب ترهلهم او ضعفهم او عدم مبادرتهم لو... إلخ) كانت ستفعل الكثير في مجالات وجوانب اخرى تصب في مصلحة المواطن السوري بشكل عام ومصلحة ذوي الدخل المحدود والطبقات الفقيرة بشكل خاص فيما لو توقفت العمليات الإرهابية والتخريبية وانخرط الجميع بمن فيهم (المعارضون) في مسيرة الإصلاح التي اطلقها السيد الرئيس بشار الاسد فور انطلاق الحراك الشعبي المطالب.

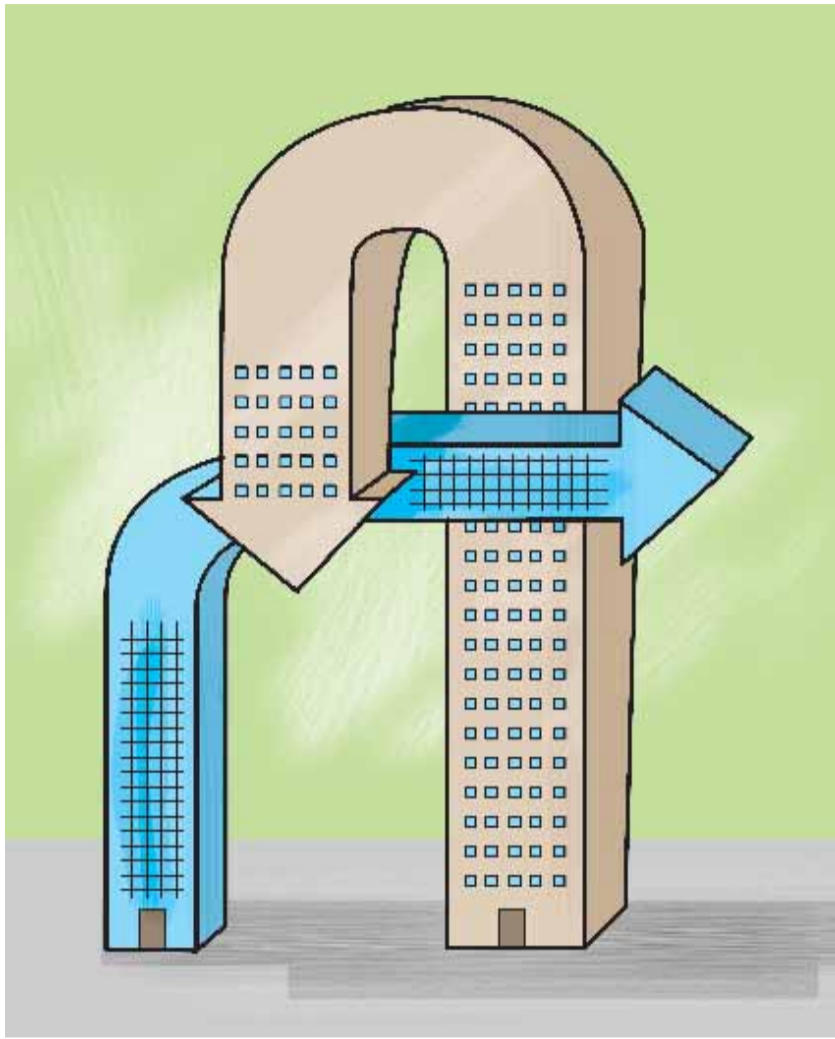
في ظل هذا الواقع المؤلم وجدت الحكومة انه من الصعوبة بمكان تقديم برنامج وطني واضح وشامل لاولوياتها خلال مرحلة محددة كما يريد لها.. وكما طالب به الكثيرون.. وباتت تعمل لإطفاء (حريق) هنا وإصلاح تخريب هناك.. وتشجيع شهيد هنا ورعاية جريح هناك.. واستقبال وفد من هذا البلد وتوضيح وشرح الامور والخيوط لوفد من ذلك.. وكل ذلك إضافة لما قامت وتقوم به من اعمال يومية تخص الناس والإنتاج والخدمات.. ومن اعداد واقرار للتشريعات المطلوبة وفق ما تضمنه برنامج الإصلاح الشامل.

وهنا لقول لقد استمعت باهتمام واحترام لما قاله لي السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور عادل سفر خلال لقائي بسيادته منتصف الاسبوع الماضي ، في هذا المجال وفي مجالات عديدة اخرى تؤكد مدى حرص الحكومة بفرقها ولجانها المشكله وباجهزتها ومؤسساتها المختلفة على الخروج من الازمة الحالية باقل الخسائر على الوطن والمواطنين من خلال توفير مستلزمات الإنتاج ودعم المنتجين عبر إعفائهم من الفوائد والغرامات المترتبة على القروض او عبر تسويق إنتاجهم الفائض إلى بعض الاسواق الخارجية (العراق - إيران) ومن خلال الحد من الهدر ومن النفقات الحكومية غير الضرورية.. ومن خلال تعميق مبدأ الاعتماد على الذات عبر الاستفادة من الاختراعات والإبداعات الموجودة في بلدنا واستثمارها لمصلحته.. ومن خلال التصدي للعقوبات الظالمة والجائرة التي فرضت على سورية وشعبها عبر اعمال عديدة لتأمين اسواق بديلة.. وللحد من التأثيرات السلبية لتلك العقوبات.. إلخ.

على اي حال يامل الشعب السوري العظيم ان يكون العالم الجديد ٢٠١٢ عام القضاء على تداعيات المؤامرة.. وعام ولادة سورية جديدة اكثر قوة في جميع المجالات.. وعام معالجة الكثير من الملفات المتعثرة والمزمنة (البطالة، الفقر، التزايد السكاني، السكن، الإدارة، القضاء، الفساد، العدالة في توزيع الدعم.. إلخ) وفق ليات عمل ومتابعة جديدة وجدية عام تتمكن فيه الحكومة الحالية او اي حكومة جديدة قد تشكل من ردم الفجوة التي ظهرت بين مؤسسات الدولة والمواطنين.. وتحويلها إلى جسر قوي نعبر عليه جميعاً ومعاً لبناء سورية الجديدة والقوية.

وكل عام وانتم وشعبنا وجيشنا وقائدنا بالف خير بهناسبتي عيد الميلاد المجيد وراس العام الميلادي الجديد.

■ هيثم يحيى محمد
Hitham960@gmail.com



الدين عن الاستثمار في المهن الصناعية تحديداً ويعتبرها تجربة رائدة ، مؤكداً ان هذه المهن تتعامل مع المستثمر بعقلية القطاع الخاص رغم انها قطاع حكومي وهناك شبه اتفاق على انه سيتم في المجالس القادمة تعيين المدير فقط بناء على اقتراح مجلس الوزراء على حين سيتم ترشيح اعضاء مجلس الإدارة وفق الانتخابات حصراً، منوها ان المدينة الصناعية بحسبها نجحت باستقطاب الصناعات النوعية ولم تفلح كثيراً بجذب الصناعات الصغيرة بسبب بعدها عن مراكز المدن وكلفة نقل العمالة ، ولن الصناعات الثقيلة نجحت بشكل كامل في المهن الصناعية ولا ادل على ذلك إلا ارتفاع عدد منشآت إنتاج الحديد بنسبة ٣٠٪ عن الثمانية الأشهر الفائتة ، وكذلك ارتفاع عدد منشآت تصنيع السيارات في هذه المدينة إلى ٣ منشآت بعد دخول شركة شاننا مؤخراً للاستثمار فيها وهي رابع اكبر شركة سيارات صينية بشراكة مع رجل اعمال حلبي وستكون بالسوق قبل منتصف العام القادم.

إذا هيئة الاستثمار على ابواب إصدار قانون جديد للاستثمار ، والمهم اليوم تغيير عقلية الجهات الرسمية تجاه المستثمر ، فهذه العقلية تشير حسب مدير المشاريع في مجموعة ماس الاقتصادية إياها بهنسي إلى انه المستثمر هو مستعمر ويعامل معاملته وكأنه يريد مص خيرات البلد ، مطالباً هيئة الاستثمار بالاطمئنان ساعي بريد فقط ، لان هناك مستثمرين يفكرون جدياً بالرحيل إذا استمر الحال على ما هو عليه ، مطالباً بتحويل هذه الهيئة لصاحبة سلطة قطاع كلمتها لدى الدوائر الرسمية والمستثمرين معاً سواء تم تحويلها لوزارة ام لم يتم.

المطلوب اليوم تضافر كل الجهود والمساعي لشل حركة الروتين في المؤسسات الحكومية وعرقلتها ، المطلوب تسهيلات حقيقية امام المستثمر ، وقانون استثمار يحدث خروقات فعلية بالبنية التشريعية الاستثمارية وإلا فلا داعي له ، وفي حال صار المطلوب فالمستثمرون قالوا كلمتهم وتعددهوا بالا تقف العقوبات الخارجية امامهم مهما بلغت حدتها.. لانهم يعتبرون انفسهم منذ سنوات معاقبين من الداخل قبل ان تفرض العقوبات الخارجية على البلد.

■ رغد البني

إحدى اكبر الشركات في محافظة السويداء. رئيس غرفة صناعة حلب فارس الشهابي يعتبر انه رغم صعوبة الظروف الاقتصادية السورية لكنها ليست اصعب من الظروف الأوروبية ، وقال: الظروف الصعبة تخلق ظروفًا استثنائية ونحن متفائلون وظروفنا ليست صعبة جداً ونستطيع البحث دوماً عن اسواق بديلة فالسوق السورية واعدة ونظيرتها العراقية تمتص المنتجات السورية بزيادة ٤٠٪ عن العام السابق واؤكد ان الامور بطريقها للحل.

شركة سيارات جديدة

يرجع مدير عام النافذة الواحدة في هيئة الاستثمار السورية عبد الكريم خليل سبب معاناة المستثمرين لعدم وجود خطة ترويجية موحدة للاستثمار ، فكل جهة تقدم خطتها الترويجية وحدها ، مشيراً إلى ان الخريطة الاستثمارية تحتاج لشراكة بين جميع الجهات المنوطة بالاستثمار ، فالمطلوب ليس توحيد المرجعيات بقدر تحقيق الشراكة الحقيقية ، وتساءل: ما فائدة النافذة الواحدة في هيئة الاستثمار ان كانت هناك نافذة في وزارة السياحة واخرى في هيئة التطوير العقاري ، ولين النافذة الواحدة من هذا التشتت؟

واضاف: قدمنا فكرة توحيد مجالات الاستثمار في مرسوم واحد بحيث تنطوي جميع القطاعات تحت مرسوم واحد ، اما القطاعات التي لها خصوصية كالسياحة والتطوير العقاري والمصارف فتفرد لها احكام مستقلة ضمن المرسوم الشامل دون ان تخصص بقوانين تختلف عن القانون الاصيل ، منوها بان مطلب المستثمرين منذ ٢٠ عاماً هو مراجعة البيئة التشريعية الاستثمارية في سورية ، فالمرسوم رقم ٨ سحب الإعفاءات الضريبية التي منحها قانون الاستثمار رقم ١٠ التي كانت تمتد لـ ٧ سنوات ، واكتفى المرسوم ٨ بالإعفاءات الجمركية فقط ، لدرجة ان المشاريع المشملة وفق المرسوم رقم ٨ تتراوح نسبتها من ٥ إلى ١٠٪ لا اكثر ، مشيراً إلى تعاون على ابعدها المستويات من هيئة التخطيط الإقليمي وهيئة الضرائب والرسوم لوضع الإعفاءات في سياق المرسوم المزمع صدوره ، لكن بالعموم ليس بالإعفاءات وحدها يحيا الاستثمار ، وإنما بالتسهيلات وتذليل العقبات.

ويدافع مدير المدينة الصناعية بحسبها خالد عز

العقاري من خلال منح المطور العقاري لريحية في التعامل وتسهيلات تؤدي إلى جذب المطورين العقاريين من خارج سورية لو داخلها لوضع إمكانياتهم في خدمة الحركة العقارية السورية.

العراقيل المحلية قبل العقوبات

تختلف النظرة الحكومية تجاه الأثر الذي تركته العقوبات التي فرضت على سورية عن نظرة المستثمرين ، ولأول مرة نلمس اعتراف الحكومة بالأثر السلبي لهذه العقوبات على حين عراقيل الاستثمار هي السبب برحيل المشاريع وليس العقوبات التي فرضت مؤخراً ، حيث تعترف وزيرة السياحة لمياء عاصي في حديثها للاقتصادية بان الاستثمارات العالمية بالظروف الحالية محدودة وغير متاحة للجميع ، ولا بد من التركيز على نظيرتها المحلية وهذا يتطلب تضافراً لكبر من جميع القطاعات الحكومية وليس وزارة السياحة فقط ابتداءً من النقل والمرافق والمطارات والإجراءات الحدودية ، مؤكدة ان ما يثار هو رفض وزارة السياحة لقانون الاستثمار الشامل ومطالبتها بقانون موحد لا يعود لمجرد الرفض فقط والرغبة بالتفرد والاستقلالية ، وقالت: لنا مع القانون الشامل ان كان يقدم لقطاع السياحة تسهيلات اكبر وكفاءة اعلى وبيئة استثمارية افضل من القانون المتخصص ، لكني لم اطلع صراحة على القانون الشامل وليس لدي اي فكرة عنه.

بينما يؤكد المستثمر عبدة قدسي ان الازمات السابقة اثبتت ان الاستثمار يجب الا يتوقف ، حيث تولد لدى رجال الاعمال بظن ظروف الازمة المالية العالمية التي لارخت بظلالها في العام ٢٠٠٨ قناعة مفادها ان الجو ملائم للاستثمار ، وكذلك الان فنحن بحاجة لبنني استثمارات ولا عائق لماننا لما بالنسبة للعقوبات المفروضة فهي اعلامية بمعظمها وليست حقيقية.

ويرى رئيس غرفة تجارة صناعة وتجارة الرقة احمد ابراهيم الاحمد ان العقوبات التي فرضت على الاستثمارات في سورية هي عابرة ولا يمكن ان تطول ، لكن المهم عقد اجتماعات تجمع المستثمرين مع الجهات الحكومية لتقييم المرحلة وإصدار إجراءات وقوانين تتواءم مع هذه المرحلة ، لان المستثمر الاجنبي قد يلتزم بمواقف بلاده الرسمية ولكن لدينا مستثمرون سوريون يملكون رؤوس اموال ضخمة يمكن تحفيزها واستقطاب نظيرتها المهاجرة بالخارج ، معتبراً ان قانون الاستثمار ليس السبب الرئيسي لعرقلة الاستثمار ، لكن المشكلة بالروتين والإجراءات البيروقراطية وعقلية الموظفين الحكوميين الصغار الذي ينفرون مستثمرين كباراً ويتسببون بانسحابهم من البلد ، متمنياً من القانون الجديد ان يسد ثغرات القانون القديم عبر منح التسهيلات وزيادة الإعفاءات وخاصة بالنسبة للمناطق الشرقية التي لم يقصدها احد لان اكثر الأراضي فيها تعود للدولة ، والأراضي الخاصة هي املاك زراعية ما يعوق إقامة مشاريع استثمار حقيقية ، وكذلك فإن قوانين تاجير املاك الدولة صعبة جداً ومعاملاتها تطول. وعدا ذلك فإن هناك لرضي لا قيمة لها وهي مهملة منذ سنين وحينما يبدي المستثمر رغبة فيها وتنهيتها يصبح لها ثمن باهظ واجر يزيد على سعرها.

احد المستثمرين يؤكد ان العقوبات لن تدفع المستثمرين للحفاظ على الاستثمار في سورية ، وقال: لا نلوم المستثمر الاجنبي إذا انسحب وبالنسبة لنا فاستثماراتنا تزيد يوماً بعد يوم ، لكن المطلوب اليوم هو تعديل جوهرى لقانون الاستثمار بحيث يكون شاملاً لجميع القطاعات ، مطالباً بالاستماع لشكاوى المستثمرين وإعطائها حلاً جذرية حقيقية ، فهناك مشكلة قديمة طرحت عدة مرات دون جدوى وتعلق باسطول السيارات التي يستخدمها المستثمرون ، فالسيارات لها عمر محدد ، ويجب ان ينتهي استخدامها خلال ٥ سنوات ولا يجوز ان تبقى لدى المستثمر ٢٠ عاماً وهذا ما يجب ان يلتفت إليه قانون الاستثمار بحيث تتم مناقشته مع المستثمر وليس رجل القانون منوها بان احد لم يطلب ملاحظاته حول قانون الاستثمار المزمع صدوره علماً بان استثماراته بالمليارات ومنشاته